



المحدد الأمريكي في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية

٢٠١٠ - ٢٠٠١

فارس تركي محمود

مدرس/ قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/

مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

يمثل هذا البحث الموسوم: (المحدد الأمريكي في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية ٢٠١٠ - ٢٠٠١) محاولة تهدف إلى تتبع ودراسة وتحليل تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية، سواء من حيث أسباب هذا التأثير أو حجمه أو المدى الذي يمكن أن يصل إليه، فضلاً عن ارتباطه بالتطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص والتطورات العالمية بشكل عام.

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى عدة مباحث تناولنا من خلالها أهمية تركيا الإستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية، وأهمية الولايات المتحدة الأمريكية من المنظور التركي، كما تطرقنا إلى أهم الأحداث التي أثرت على العلاقة بين الجانبين مثل أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وغزو العراق واحتلاله، وتأثير هذه الأحداث على حجم وفاعلية المحدد الأمريكي في السياسة الخارجية التركي.

المقدمة

لا يخفى على احد الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية سواء في زمن الحرب الباردة أو في زمن التفرد الأمريكي ومحاولات فرض الهيمنة على المستوى العالمي، هذه الأهمية التي تركز إلى عدد المعطيات أبرزها الموقع الجغرافي المتميز لتركيا والذي يشكل حلقة الوصل بين أوروبا واسيا وبين الشرق والغرب، والذي يسيطر على واحدة من أهم المضائق والمسطحات المائية في العالم. فضلاً عن كونها



حلقة وصل جغرافية فإنها كذلك يمكن أن تكون حلقة وصل فكرية بين منظومة الفكر الغربي من جهة والمنظومة الفكرية الشرقية من جهة أخرى. إضافة إلى القوة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية لتركيا. ومن المعلوم أيضاً أهمية الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لتركيا وذلك لأسباب سياسية واقتصادية وعسكرية وفكرية، وفي ضوء هذه الأهمية المتبادلة كان لا بد أن يكون هناك تأثير وتأثير متبادل بين الطرفين وعلى المستوى السياسي بشكل خاص.

وفي هذا البحث الموسوم (المحدد الأمريكي في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية ٢٠٠١-٢٠١٠) نحاول دراسة وتحليل التأثير الذي مارسه أو يمكن أن تمارسه واشنطن على صانع القرار التركي، وأسباب ومبررات هذا التأثير، وكيف ساهمت الأحداث والتطورات في تصاعده أو تناقصه وانعكاس ذلك كله على العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة. كما سيتم تناول الموقف التركي من الغزو الأمريكي للعراق ومن بقية الملفات في المنطقة العربية، وتبيان تأثير المحدد الأمريكي في صياغة هذا الموقف، والطريقة التي تعامل بها صانع القرار التركي مع إستراتيجية الهيمنة التي أمّنت بها وحاولت تنفيذها إدارة جورج دبليو بوش.

الأهمية الإستراتيجية لتركيا في السياسة الأمريكية

يمكن القول أن تركيا تتمتع بميزة فريدة في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتتمثل هذه الميزة بكونها كانت - منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم - الشريك والحليف الاستراتيجي الذي لا بد منه للولايات المتحدة الأمريكية. إن حتمية هذا التحالف تبررها وتفسرها عدد من الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية والفكرية التي صاغت العلاقة بين الطرفين ووضعتها في قالب تحالفي تعاوني لا يستطيع أي من الطرفين المخاطرة بتجاوزه أو الخروج عليه. وقد ساهمت هذه العوامل منفردة أو



مجتمعة في صياغة شكل وضرورات وأهداف هذه العلاقة وأعطتها سمة الحتمية.

فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين غربي رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وشرقي اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي برزت الأهمية الإستراتيجية الكبيرة لتركيا بالنسبة لكلا المعسكرين، إلا أن تركيا بحكم نظامها السياسي والاقتصادي شبه الليبرالي، وبحكم موقعها الجغرافي، ونتيجة لكم كبير من التراكمات التاريخية كان لابد لها أن تتحاز إلى المعسكر الغربي وتدخل ضمن فلكه، وان تتبنى نفس الرؤى والأفكار والخط الأيديولوجي الذي تبنته واشنطن. إضافة إلى أن الولايات المتحدة ما كانت لتسمح بأي حال من الأحوال بخسارة تركيا لصالح المعسكر الشرقي، وهكذا شهدت سنوات الحرب الباردة تنامي وتطور العلاقات بين الجانبين لتصبح تركيا ابرز واهم حليف استراتيجي لواشنطن في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن البعض يضعها في المرتبة الثانية بعد إسرائيل من حيث الأهمية إلا أن واقع الحال يشير إلى أن أهمية تركيا قد تتساوى أو حتى تبرز أهمية إسرائيل في بعض الحالات على الأقل.

فمما لا شك فيه أن إسرائيل وتركيا يعدان أهم حليفين لواشنطن في المنطقة إلا أن هناك فرق جوهري بينهما فإسرائيل يمكن اعتبارها حليفا مكلفا كان ولا يزال يمثل عبئا ثقيلا على الدبلوماسية الأمريكية التي اضطرت في العديد من الحالات أن تدفع ثمناً باهظاً لتحالفها معه ودعمها له، في حين لم يقدم هذا الحليف أو لم يستطع أن يقدم شيئاً يذكر بالنسبة للولايات المتحدة. بعكس تركيا التي لعبت دور الحليف المثمر الذي قدم الكثير من الخدمات للولايات المتحدة الأمريكية ولعب دوراً بارزاً في دعم ومساندة وتطبيق الإستراتيجية الأمريكية - الغربية سواء في مواجهة الكتلة الشرقية، أو في محاولة تزعم منطقة الشرق الأوسط وتكتيلها ضمن أحلاف تتماشى مع الإستراتيجية الغربية، أو في لعب دور حلقة الوصل بين الشرق والغرب،



فضلاً عن أهمية وجاذبية النموذج التركي والرغبة الأمريكية في تسويقه كنموذج لدولة إسلامية استطاعت أن تتعايش مع المنظومة الفكرية الغربية وان تهضم منتجاتها وتجلياتها، بل وأن تصبح من أهم الحلفاء للولايات المتحدة^(١).

وعلى الرغم من أن الحرب الباردة بظروفها ومعطياتها كانت هي السبب الرئيس للتحالف الاستراتيجي بين الطرفين إلا أن انتهاء هذه الحرب بسقوط وانحيار الاتحاد السوفيتي في بداية عقد التسعينيات لم يؤد بأي حال من الأحوال إلى تراجع أهمية هذا التحالف بل على العكس حيث أن مستجدات الوضع الدولي الجديد و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى متفردة وقطب أوحده استوجب تعزيز وتدعيم التحالف بين أنقرة وواشنطن. فعلى الرغم من أهمية إسقاط الاتحاد السوفيتي إلا أنه لم يكن الهدف النهائي بالنسبة لإستراتيجية الهيمنة الأمريكية التي اعتبرت تاريخ انتهاء الحرب الباردة بمثابة نقطة البداية لتحقيق هدفها الأسمى المتمثل بفرض الهيمنة الأمريكية، وإعادة تشكيل العالم بما يتفق ويتوافق مع المصالح والفلسفة الأمريكية، وجعل القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً بامتياز.

إن تحقيق هذا الهدف سيفرض على الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع بعض المناطق والأقاليم التي كانت ولا تزال مستعصية عليها فكراً وسياسياً وتعد المنطقة العربية من أهم تلك المناطق إن لم تكن أهمها على الإطلاق وهنا تأتي أهمية تركيا ودورها المحوري في الإستراتيجية الأمريكية وتتمثل هذه الأهمية في شقين:

أولاً- الموقع الجغرافي والإرث التاريخي: حيث تتمتع تركيا بموقع جغرافي متميز يحادد المنطقة العربية من جهة، ويمثل حلقة الوصل الأهم بينها وبين أوروبا من جهة أخرى. فضلاً عما تتمتع به من إرث تاريخي متراكم وعلاقات متجذرة وأهمية تاريخية باعتبارها كانت عاصمة الخلافة الإسلامية التي



حكمت المنطقة لحوالي خمسة قرون. وهذا الموقع الجغرافي وتلك الأهمية التاريخية تشكل أدوات مهمة لأية قوة عالمية تحاول أن تعيد صياغة شكل المنطقة العربية وتطوعها بالشكل الذي يتلاءم مع مصالحها.

ثانياً - **جاذبية النموذج التركي**: يمكننا فهم أهمية هذا النموذج إذا أدركنا أن مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية مع المنطقة العربية هي مشكلة فكرية بالأساس تظهر تجلياتها بين الحين والآخر بشكل توترات، عداء متبادل، تدخلات عسكرية أمريكية، أعمال مسلحة ضد المصالح الأمريكية. فالنموذج الأمريكي لم يستطع طوال نصف قرن أن يسوق نفسه - سياسياً واقتصادياً واجتماعياً - داخل المنطقة العربية سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي. وهنا تأتي أهمية النموذج التركي الذي تحاول واشنطن أن تدعمه وتعززه على أمل أن يتم تقليده ومحاكاته من قبل الأنظمة والشعوب العربية والإسلامية، وبخاصة أن تركيا دولة إسلامية تجمعها الكثير من المشتركات مع الدول الإسلامية الأخرى، ومع ذلك استطاعت أن تتبنى وتهضم النموذج الأمريكي وتتفاعل معه بشكل ايجابي. وما دام الأمر قد نجح مع تركيا فهذا يعني إمكانية نجاحه مع دول إسلامية أخرى.

لقد ازدادت أهمية تركيا بعد وصول إدارة بوش الابن إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٠، فمن المعلوم أن هذه الإدارة تعد من أكثر الإدارات تشدداً وتطرفاً وقد تبنت إستراتيجية الهيمنة وعملت على تحويلها إلى واقع ملموس. وقد ازدادت تطرفاً وتشبثاً بإستراتيجية وفكرة الهيمنة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وازدادت تبعاً لذلك أهمية تركيا ودورها المحوري في الإستراتيجية الأمريكية.

أهمية الولايات المتحدة الأمريكية من المنظور التركي



إن أهمية الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لتركيا تكمن بشكل أساسي في الفكرة أو الفلسفة التي تأسست وقامت عليها تركيا الحديثة. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الأولى اضطلع ببناء الدولة التركية الحديثة وبخاصة مصطفى كمال أتاتورك بمهمة غاية في الصعوبة تتلخص ببناء دولة تركية مدنية وحديثة تختلف اختلافا جذريا عن شكل الدولة الشيوقراطية القديمة بكل ارثها الديني - العثماني، وتحقيق هذا الهدف يتطلب اتخاذ قرارات جذرية وتغييرات جوهرية وشاملة في كل مناحي الحياة وأهم هذه القرارات هي القطيعة التامة والصارمة مع الماضي، وتبني منظومة فكرية جديدة مناقضة تماما لتلك التي كانت تحكم تركيا العثمانية وقد وجد كمال أتاتورك ضالته في المنظومة الفكرية الغربية وحاول نقلها بحذافيرها وتطبيقها على المجتمع التركي. ومن الطبيعي أن مسعى كهذا يتطلب إقامة علاقات تعاون وتحالف مع الدول التي أنتجت وطبقت هذه المنظومة الفكرية والتي مثلتها قبل الحرب العالمية الثانية دول أوربية مثل بريطانيا وفرنسا بينما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب تمثل معقل هذا الفكر وحصنه الحصين. لذا فإن استمرار وتعزيز الفلسفة الاتاتورية، والمضي بالمشروع التغريبي كان ولا يزال يتطلب المحافظة على درجة عالية من التحالف والتعاون مع واشنطن.

إن هذا الاتساق والتوافق الفكري عززته وعمقته عدد من العوامل والمؤثرات الأخرى سواء السياسية منها أو الاقتصادية. ففوق تركيا على الحدود الشمالية للاتحاد السوفيتي السابق، والأطماع التاريخية لروسيا القيصرية ومن ثم الاتحاد السوفيتي في الأراضي التركية وبخاصة الممرات المائية دفعها إلى الانضمام إلى الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة خلال سني الحرب الباردة، وحتى بعد انتهاء الحرب الباردة بقي الخطر الروسي قائما وإن كان مؤجلا إلى حين وبالتالي كان التحالف مع واشنطن ضرورة أخرى من الضرورات التي تملبها الجغرافية على تركيا. كذلك فإن



تركيا تدرك تماماً أن مسعاها في الانضمام للاتحاد الأوربي لا يمكن أن يكلل بالنجاح ما لم تباركه وتدعمه الولايات المتحدة الأمريكية وهذا مما يزيد من أهمية واشنطن لدى صانع القرار التركي. هذا فضلاً عن قضايا الداخل التركي المثيرة للقلق وعدم الاستقرار كالقضية الكردية والقضية القبرصية والتي تزيد من حاجة تركيا للتعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية لقد ساهمت كل هذه العوامل والأسباب والمعطيات في تشكيل نوع من العلاقة بين واشنطن وأنقرة يؤثر فيها كل طرف في سياسة وتوجهات الطرف الآخر، وهذا ما بدأ واضحاً في سياسة تركيا تجاه المنطقة العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وتأثيرها على العلاقات بين البلدين

كانت الهجمات التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية صبيحة يوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بمثابة الإعلان عن بدء تنفيذ إستراتيجية الهيمنة الأمريكية التي طالما خطط ونظّر لها العديد من المفكرين والسياسيين الأمريكيين وبخاصة من التيار المحافظ الأكثر تشدداً. وكما ذكرنا سابقاً فان هدف هذه الإستراتيجية هو إعادة صياغة العالم بالشكل الذي يتوافق مع الرؤية الأمريكية. ومما زاد من أهمية وتأثير هذه الهجمات على السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام وعلى العلاقات الأمريكية - التركية بشكل خاص هو وقوعها في ظل وجود إدارة أمريكية متشددة، يقودها ويسيطر عليها عناصر من المحافظين الجدد الذين يؤمنون بمفهوم الهيمنة الأمريكية، ويسعون من اجل تحويله إلى واقع ملموس باستخدام كل الوسائل وبضمنها التدخل العسكري المباشر هذا من جهة. ومن جهة أخرى حصل تطور آخر في الداخل التركي كان له أثره



وانعكاساته على طبيعة العلاقات بين الطرفين وعلى حجم التأثير الأمريكي في القرار التركي، ونقصد بهذا التطور وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢.

إن هذه التطورات الثلاث والمتمثلة بوجود إدارة أمريكية متشددة في البيت الأبيض، ووقوع أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، وتولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة في أنقرة خلقت نوع من التأثير والتأثير المتبادل بين الطرفين. فإدارة بوش كانت تدرك تمام الإدراك حاجتها إلى التعاون والتنسيق مع حلفائها وأصدقائها في تنفيذ مشروعها للهيمنة والذي تم تدشينه بانطلاق ما يسمى بالحرب على الإرهاب. وعلى أية حال فقد كانت تركيا من أوائل الدول التي أعلنت إدانتها وشجبها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وعبرت عن تضامنها مع الولايات المتحدة. ولم تتردد في الاشتراك في المخطط الاستراتيجي الأمريكي والانضمام إلى التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة لمحاربة ما وصفته بـ (الإرهاب الدولي). وكانت أولى مهام هذا التحالف هو التدخل العسكري في أفغانستان لإسقاط نظام طالبان، وضرب تنظيم القاعدة ومطاردته باعتباره المسؤول عن هجمات الحادي عشر من أيلول. وقد شاركت قوات تركية في هذا التحالف العسكري وكانت هذه القوات هي أولى الوحدات العسكرية التي وصلت أرض أفغانستان^(٢).

بعد انتهاء الحملة العسكرية على أفغانستان بدأت الولايات المتحدة بالتحضير والاستعداد للحرب ضد العراق، وفي هذه الفترة فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات في تركيا وتمكن من تشكيل حكومة برئاسة عبدالله غول في تشرين الثاني ٢٠٠٢ (Abdullah Gol). وعلى الرغم من تجربة واشنطن السلبية مع سلف حزب العدالة والتنمية حزب الرفاه، إلا أن إدارة بوش قررت التعاون مع حزب العدالة والتنمية ودعمه بعد فوزه في انتخابات عام ٢٠٠٢. وكسرا لتقليدها القاضي بعدم التدخل في الشؤون السياسية الداخلية قررت



الولايات المتحدة الأمريكية دعم زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب اردوغان (Recep Tayyip Erdogan) من خلال توجيه دعوة رسمية في كانون الأول ٢٠٠٢، وهي المرة الأولى التي تقوم فيها الولايات المتحدة بدعوة زعيم حزب تركي ليس حاكما وليس عضوا في مجلس الشعب. واعتبرت هذه الدعوة بمثابة إشارة واضحة لدعم إدارة بوش لاردوغان وحزب العدالة والتنمية في مواجهة المعارضة القوية من قبل الجيش التركي والمؤسسة العلمانية الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة^(٣). كذلك بدأت الإدارة الأمريكية بالتودد إلى قادة حزب العدالة والتنمية من خلال عدد من الزيارات التي قام بها بعض المسؤولين الأمريكيين ومنهم نائب وزير الدفاع بول وولفويتز (Poul Wolfowitz) ومساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية والسفير الأمريكي السابق لتركيا مارك كروسمان (Marc Crossman)^(٤).

إن هذا الحرص الأمريكي على دعم ومساندة حزب العدالة والتنمية والسعي من أجل التنسيق والتعاون معه لا يشير إلى الأهمية التي باتت تمثلها تركيا في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية فحسب، بل يؤكد رغبة واشنطن في وجود دولة إسلامية بقيادة إسلامية ضمن ما أطلقت عليه واشنطن بتحالف الراغبين وهو التحالف الدولي الذي أرادت الولايات المتحدة إنشائه من أجل مكافحة ما يسمى بـ (الإرهاب العالمي)، حيث أن وجود دولة مثل تركيا في صفوف هذا التحالف يساعد على نفي التهمة الموجهة إليه وإلى الولايات المتحدة باعتبارها تقود حرب صليبية ضد الإسلام. هذا فضلا عن أن الحملة العالمية الأمريكية كانت تستهدف المنطقة العربية بالأساس، وتسعى من أجل تغييرها وإعادة تشكيلها سياسيا وفكريا مما يزيد من أهمية تركيا سواء بسبب موقعها الجغرافي المتميز وقوتها العسكرية، أو بسبب نموذج الإسلام الحدائوي المتمثل فيها والذي يمكن للولايات المتحدة أن تسوقه داخل المنطقة العربية وتقدمه كبديل للأنظمة المستبدة وللجماعات والأفكار الإسلامية المتشددة.



بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تدرك أن تركيا يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تهدئة وحلحلة الكثير من الأزمات التي تعاني منها المنطقة أصلاً، أو التي يمكن أن تنشأ نتيجة للاجتياح والغزو الأمريكي المزمع للعراق، كما إنها تستطيع - بحكم علاقاتها الجيدة مع العديد من أطراف الصراع في المنطقة - أن تلعب دور الوسيط في إنهاء تلك الصراعات أو تخفيف حدتها على الأقل ومنها الصراع العربي - الإسرائيلي، والخلافات العربية - العربية^(٥). كما إن تركيا يمكن أن تشكل قطباً إقليمياً موازياً أو مكافئاً لقوة إيران المتنامية والتي تشكل مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تزامن هذا كله مع تبني حزب العدالة والتنمية لسياسة خارجية مختلفة عما سبقها تركز إلى عدد من المبادئ مثل تصفير المشاكل وإزالة سوء التفاهم والتوتر مع كل الأطراف، وتطوير العلاقات وتعميقها مع دول الجوار، والحرص على استقلال سياستها الخارجية، وتطبيق سياسة التدخل الإيجابي، وبناء جسور الثقة مع مختلف الأطراف، والتأكيد على أن استقرار المنطقة والتعاون المشترك يصب في مصلحة الجميع ولن يكون هناك خاسر وفقاً لإستراتيجية (win - win strategy) وهي الإستراتيجية التي تبنتها ودعت إليها إدارة اردوغان^(٦).

إذاً فقد كان هناك تطابق في الرؤى بين واشنطن وأنقرة حول ضرورة التدخل والتواجد التركي في المنطقة العربية على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين الطرفين حول الغايات والأهداف المتوخاة من هذا التدخل. فالولايات المتحدة أرادت أن تجعل من تركيا أداة تنفذ بها ومن خلالها إستراتيجيتها في الشرق الأوسط بشكل عام وتجاه الدول العربية بشكل خاص، بينما سعت تركيا إلى تبني سياسة خارجية مستقلة قدر الإمكان يتمثل هدفها النهائي بإقامة علاقات جيدة وإيجابية مع كل دول الجوار والعمل على إعادة ترميم وتعزيز مكانتها الإقليمية، وتحسين صورتها كقوة إقليمية فاعلة ومؤثرة تهتم بجوارها العربي وتتفاعل معه بشكل إيجابي



وليس دولة منقطعة عن ماضيها وجغرافيتها ومتجهة بالكامل نحو القارة الأوربية. ومن الطبيعي والحالة هذه أن يحدث نوع من الصدام والصراع بين ماتريده واشنطن وما تطمح إليه أنقرة وهنا يظهر دور المحدد الأمريكي كمؤثر في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية.

الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣

كانت الحرب الأمريكية المزمعة على العراق بمثابة الاختبار الأول لصراع الإرادات ما بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، فالإدارة الأمريكية ترجمت إرادتها إلى عدد من الطلبات التي قدمتها للحكومة التركية والمتضمنة تعاوناً تاماً وكاملاً في عملية تقودها الولايات المتحدة ضد العراق، وفتح الأراضي التركية لدخول القوات الأمريكية إلى شمال العراق والتي قد يصل عددها إلى (٨٠) ألف والسماح لـ (٢٥٠) طائرة للانطلاق من القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا، إضافة إلى مطالب بنشر وحدات من القوة الجوية والبحرية في القواعد العسكرية الأمريكية الجوية والبحرية والمطارات والموانئ في تركيا^(٧). وقد عبرت الحكومة التركية عن التزامها بالتعاون مع الولايات المتحدة لكنها أصرت على أهمية الشرعية الدولية وعلى ضرورة تامين تفويض من الأمم المتحدة قبل القيام بأي عمل ضد العراق^(٨). وكما يشير الدكتور لقمان عمر الأنعمي الباحث المختص في العلاقات التركية - الأمريكية فإن الحكومة التركية أدركت أنها أمام خيارين لا ثالث لهما، إما أن تستجيب للمطالب الأمريكية فتجهض الإستراتيجية التي بنيت عليها سياستها الخارجية الجديدة في أول اختبار لها، وتخسر سمعتها ومكانتها الإقليمية والدولية في ظل الانفراد الأمريكي بهذه الحرب دون أي قرار دولي يجيز استخدام القوة ضد العراق، وما سيترتب على هذا الموقف من توتر واضطراب في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوربي الراض لتلك الحرب، مما قد يهدد كل مساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي بالفشل.



أو أن تعترض على المطالب الأمريكية وترفض الاستجابة لها الأمر الذي قد يؤثر سلباً على علاقاتها مع الولايات المتحدة. إزاء هذا الوضع أدركت الحكومة التركية أن الخيار الثاني ربما يكون الأسلم لها في هذه المرحلة، لكنها ستعمل على تقليل النتائج السلبية المتوقعة في هذا المجال قدر الإمكان، حيث دخلت في مفاوضات معمقة مع الجانب الأمريكي لتترك الانطباع لديه بأنها جدية في الاستجابة لطلباته حتى تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين والتوقيع على مذكرة تفاهم. إلا أن الحكومة التركية أحالت الموضوع برمته إلى المجلس الوطني التركي الكبير وحملته مسؤولية الموافقة النهائية على تلك المذكرة، لتظهر أمام الولايات المتحدة أنها متوافقة معها تماماً في الاستجابة لمتطلباتها لكن السياقات الديمقراطية لا بد أن تأخذ مجراها في عرض المذكرة على المجلس الوطني التركي الكبير للبت في قبولها أو رفضها، لذلك فإن على الولايات المتحدة أن تحترم الخيار الديمقراطي في البلاد وتستجيب لقرار المجلس الوطني التركي بالقبول أو الرفض^(٩).

إن القضية الأكثر إقلاقاً لتركيا حكومة وبرلماناً فيما يخص الغزو الأمريكي للعراق هي القضية الكردية لذلك كانت هي الحاضر الأبرز في المفاوضات والمشاورات التي جرت بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية قبل تصويت البرلمان التركي. حيث عبر الجانب التركي عن قلقه ومخاوفه تجاه عدد من القضايا مثل السيطرة على مدن شمال العراق وحقول النفط، وقد تعلق الأمر بمدينتي الموصل وكركوك فقد سبق لأنقرة أن أعلنت وعلى لسان وزير خارجيتها يشار ياكش (Yasar Yakis) بأنه في حال القيام بعملية احتلال العراق وتهديد أمنه يمكن لتركيا أن تحيي مطالبها في نفط الموصل وكركوك. وقد عزز هذه المطالب الفريق أول إحسان كوركمان (Ehssan Gurcan) لدى إشارته إلى معاهدة لوزان واتفاقية أنقرة علم ١٩٢٦ التي منحت تركيا حقوقاً في نفط الموصل وكركوك مؤكداً على ضرورة



تامين المصالح التركية في العراق متمثلة بالتركمان والنفط ومكافحة حزب العمال الكردستاني^(١٠). كذلك عبرت الحكومة التركية عن مخاوفها من وصول الأسلحة الأمريكية إلى أيدي الأكراد، وقلقها من مسالة تقسيم العراق على أسس عرقية مما قد يؤدي إلى قيام دولة كردية مستقلة في كردستان العراق^(١١).

وعلى أية حال فقد عقد المجلس الوطني التركي جلسته التاريخية في الأول من آذار عام ٢٠٠٣ التي صوت فيها بـ (لا) على مذكرة الحكومة مما افشل المساعي الأمريكية في فتح جبهة شمالية عبر حليفها تركيا^(١٢). وقد أدى هذا الموقف إلى توتر العلاقات بين أنقرة وواشنطن وصدرت عدد من التصريحات التي عبرت عن الاستياء الأمريكي من الموقف التركي إذ أعلن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول (Colin Paul) أن حزمة المساعدات المالية المباشرة لتركيا والتي تقدر بـ (٦) مليار دولار قد تم سحبها من على الطاولة، أما مساعد وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز فقد أعلن بعد انتهاء الحرب بشهر واحد بان (شهر العسل) التركي - الأمريكي الذي استمر خمسين عاما قد انتهى وان المؤسسة العسكرية والحكومة التركية قد ارتكبتا خطأ وعليها الاعتذار، بل إن بعض المسؤولين الأمريكيين هدد بـ (أن تركيا ستدفع ثمن رفضها ولكن بعد انتهاء الحرب)^(١٣).

كان لهذا الاستياء والغضب الأمريكي تأثير واضح على صناع القرار السياسي التركي حيث بادر المجلس الوطني التركي الكبير وفي محاولة منه لاسترضاء الإدارة الأمريكية بالتصويت في ٢١ آذار ٢٠٠٣ على مشروع قرار يقضي بفتح المجال الجوي التركي أمام المقاتلات والصواريخ الأمريكية، والسماح بإرسال قوات تركية إلى شمال العراق، وقد عقب وزير الدفاع التركي وجدي كونول (Wajdee Gonul) على ذلك بالقول: (إن المصلحة التركية تقتضي ذلك وان رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان أبلغ وزير الخارجية الأمريكي باول قرار الحكومة الأمريكية)^(١٤). كذلك حاولت



تركيا الاستجابة لفكرة إرسال قوات عسكرية إلى العراق لحفظ الأمن وتأمين الاستقرار وذلك في أواسط شهر أيلول عام ٢٠٠٣ والتي اقترحها عدد من المسؤولين الأمريكيين. وقد وضعت تركيا بعض الشروط لإرسال قواتها منها: إعطاء حقوق التركمان، ومنع ظهور نظام فيدرالي، ونزع سلاح الميليشيات العراقية، والحفاظ على وحدة وسيادة العراق. إلا أنه تم إجهاض هذه الفكرة بفعل رفضها من قبل العراق على المستويين الرسمي والشعبي، بالإضافة إلى تردد المسؤولين الأتراك وخوفهم مما قد تسببه تلك الفكرة من مشاكل واضطرابات في المنطقة^(١٥).

وعلى أية حال فخلال الأشهر الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق سعت كل من واشنطن وأنقرة للتخفيف من حدة التوتر الذي شاب العلاقات بين الجانبين من خلال الاتصالات والزيارات المتبادلة بين الطرفين وعلى أعلى المستويات كزيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان إلى واشنطن في بداية عام ٢٠٠٤، وزيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى أنقرة في ٢٧ حزيران عام ٢٠٠٤. فضلاً عن الزيارات والاتصالات على مستوى وزراء الخارجية والدفاع. ومن الزيارات المهمة في هذا المجال والتي تترجم بشكل واضح الرغبة التركية في إصلاح الخلل الذي لحق بالعلاقات بين الجانبين ، وتبين مدى تأثير المحدد الأمريكي في السياسة التركية هي الزيارة التي قام بها مساعد وزير الخارجية التركي اوغور زيال (Ugur Ziyal) إلى واشنطن في ١٧ حزيران ٢٠٠٣ والتي تعد أول زيارة لمسؤول تركي منذ انتهاء الحرب على العراق، حيث التقى خلالها بعدد من المسؤولين الأمريكيين منهم مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس (Condoleeza Rice)، ومساعد وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز، ومساعد وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد ارميتاج (Richard Armitage). وقد قدم زيال خلال هذه الزيارة عدد من المقترحات التي تعكس مدى الحرص التركي على العودة بالعلاقات إلى سابق عهدها ومنها: استخدام واشنطن لقاعدة انجريك لتقديم



دعم لوجستي في العراق، تجديد نظام الاتصالات العراقي عبر شبكات تركية، مشاركة تركيا في قوات حفظ الأمن الدولية في العراق، وجود ممثل تركي دائم في مكتب إعادة الأعمار والمساعدات الإنسانية الأمريكية في بغداد. كما اقترح زبال تخصيص جزء من القرض الذي منحتة الولايات المتحدة لتركيا وقيمتة (٨٠٥) مليون دولار لإنفاقه في إعادة اعمار العراق. وخاطب زبال المسؤولين الأمريكيين قائلاً (نريد أن نتجحو في العراق)^(١٦).

كان من المفترض أن يتنامى التأثير الأمريكي على القرار السياسي التركي في مرحلة ما بعد احتلال العراق لو إن الأمور سارت كما تم التخطيط لها أمريكا إلا أن تدهور الأوضاع في العراق وظهر ملامح فشل إستراتيجية الهيمنة الأمريكية في مرحلتها الأولى وضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقف لا تحسد عليه، وأصبحت بأمس الحاجة إلى التنسيق والتعاون مع الدول المجاورة للعراق لتهدئة الأمور فيه والخروج من المستنقع العراقي. مما أعطى تلك الدول هامشاً للمناورة، ومكنها من استغلال الورطة الأمريكية كورقة ضغط تستخدمها ضد واشنطن. وهذا ما أدركته الحكومة التركية واستغلته بشكل جيد مما مكنها من مقاومة الضغوط الأمريكية والتخفيف منها إلى حد كبير، بل وان تجعل من أولوياتها وأهدافها الإستراتيجية عناصر مؤثرة في العلاقة بين الطرفين.

لذلك نلاحظ أن التنازلات التي قدمتها تركيا والنبرة الاسترضائية التي ظهرت على لسان مساعد وزير الخارجية التركي اوغور زبال أثناء زيارته لواشنطن في حزيران ٢٠٠٣ قد اختفت بعد عام واحد فقط وحلت محلها لهجة تعطي الإحساس بالندية وتطلب أكثر مما تبدي استعدادا للاستجابة، وقد ظهر ذلك جليا في لقاء اردوغان - بوش خلال الزيارة التي قام بها الأخير إلى أنقرة في حزيران ٢٠٠٤. حيث قدم اردوغان لبوش جملة من المطالب المتعلقة بمسألة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ومنع الأكراد من السيطرة على مدينة كركوك، وأكد رفض تركيا المطلق لما وصفه بـ (إقامة



كيان فيدرالي في العراق على أسس عرقية أو مذهبية)، وطالب بإطلاق سراح ثلاث أتراك معتقلين في غوانتنامو. كما أكد اردوغان رفض بلاده لسياسة الاغتيالات والتدمير التي تتبعها إسرائيل في غزة^(١٧).

لقد بقيت هذه الملفات والقضايا والمتمثلة بتواجد ونشاط حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، والقلق من قيام دولة كردية أو كيان كردي مستقل في كردستان العرق، وقضية المكون التركماني من المسائل المهمة والمؤثرة في العلاقات الأمريكية - التركية. والملاحظ أنها كلها قضايا تهم الجانب التركي مما يشير إلى تزايد حاجة الولايات المتحدة إلى التعاون والتنسيق مع تركيا، وإلى انقلاب الأوضاع رأساً على عقب فبدل أن تصبح تركيا واحدة من الأدوات التي تنفذ بها الولايات المتحدة إستراتيجية الهيمنة العالمية أصبحت لاعباً أساسياً في تحديد شكل العراق القادم حتى لو كان هذا الشكل مناقض لذلك الذي أراده أو تخيلته الإدارة الأمريكية.

وهكذا كانت هذه الملفات من النقاط الساخنة والمثيرة للتوتر في العلاقات التركية - الأمريكية وكان الجانب التركي يستغلها للتدخل في الشأن العراقي، وكلما ازدادت أوضاع الاحتلال الأمريكي تدهوراً كلما ازداد التدخل التركي حدةً واتساعاً. فعندما شنت القوات الأمريكية هجوماً عسكرياً في أيلول ٢٠٠٤ على مدينة تلعفر ذات الأغلبية التركمانية صدرت عدد من التصريحات التركية التي تبين قوة الموقف التركي وقدرته على الفعل والتأثير حيث حذر عبدالله غول وزير الخارجية التركي الولايات المتحدة بقوله: (إذا لم توقف القوات الأمريكية عملياتها العسكرية ضد مدينة تلعفر فإن أنقرة سوف تسحب دعمها للولايات المتحدة في العراق). وفي لقاء مع شبكة (CNN) التلفزيونية التركية قال غول: (إذا استمرت الأمور على هذا النحو فإننا ابغنا الجانب الأمريكي بوضوح وجلاء إن تعاون تركيا في الموضوعات المتصلة بالعراق سوف ينقطع) وأضاف: (إننا سنستمر في التأكيد على تلك الأمور ولا شك أننا لن نتوقف عند حدود الكلمات والتصريحات فحسب وإذا اقتضت الضرورة



لن نتردد في كل مايجب عمله). وحثت وزارة الخارجية التركية الولايات المتحدة على إيقاف هجومها، وقال الجيش التركي انه يراقب الوضع في تلعفر عن كئب^(١٨).

لقد تكرر هذا السلوك التركي في التعامل مع بقية القضايا التي تهم أنقرة في الداخل العراقي منها نشاطات وتحركات حزب العمال الكردستاني^(١٩)، وتطورات الوضع الكردي في شمال العراق والتي كانت مثار جدل ونقاشات وتصريحات متبادلة بين الطرفين بين الجانبين، وتم التطرق إليها في كل اللقاءات والاجتماعات التي جمعت مسؤولي البلدين، وبقيت كذلك حتى الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١. وبدون الخوض في تفاصيل هذه القضايا فان ما يهمننا هنا هو كيفية تعامل أنقرة معها، هذا التعامل الذي يشير إلى تراجع التأثير الأمريكي على القرار السياسي التركي نتيجة للفشل الأمريكي في العراق، وعجز واشنطن عن تنفيذ مخططاتها في السيطرة والهيمنة. وقد ظهر ذلك جليا في عدد من التصريحات والمواقف التركية. ففي ٢٩ تموز ٢٠٠٥ وبعد اختطاف عمدة إحدى المحافظات التركية في جنوب شرقي البلاد من قبل عناصر حزب العمال الكردستاني صرح رئيس الوزراء التركي اردوغان قائلاً: (إن الحكومة التركية ستتخذ الخطوات الضرورية إذا لم تقم القوات الأمريكية والقوات العراقية عناصر حزب العمال الكردستاني الذين يشنون هجمات ضد تركيا منطلقين من قواعد عسكرية في شمال العراق)، وحذر اردوغان انه في حال عدم استجابة الولايات المتحدة للمطالب التركية فستتولى تركيا الأمر بنفسها... وأشار إلى انه (هناك حدود لصبر وتسامح تركيا)^(٢٠).

ونتيجة لتصاعد هجمات حزب العمال الكردستاني على القوات التركية خلال عام ٢٠٠٧ قصفت المدفعية التركية مناطق في شمال العراق، كما صرح بعض المسؤولين الأتراك بان القوات التركية ستجتاح شمال العراق في حال عدم تعامل الجانب العراقي بشكل حازم مع مقاتلي ذلك الحزب^(٢١).



وكانت التهديدات التي وردت على لسان قائد الجيش التركي أكثر خطورة وصرامة حيث صرح بان قواته على أهبة الاستعداد لمهاجمة شمال العراق، لكن هذا القرار يعود إلى الحكومة. وأردف قائلاً: (إن السلطات السياسية هي التي ستحدد في حالة الدخول إلى العراق ما إذا كانت العملية ستقتصر على عناصر حزب العمال الكردستاني أم انه سيحصل شيء أيضاً مع البرزاني)^(٢٢).

المحدد الأمريكي والسياسة التركية تجاه الدول العربية

لقد ذكرنا سابقاً أن غزو واحتلال العراق لم يكن - وفقاً للمخطط الأمريكي - سوى المرحلة الأولى في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية التي كانت تستهدف منطقة الشرق الأوسط برمتها. لذلك فإن الإدارة الأمريكية كانت ترى في تركيا إحدى البوابات التي تستطيع بها ومن خلالها تنفيذ تلك الإستراتيجية. وقد توافق ذلك مع التوجه الجديد في السياسة الخارجية التركية القاضي بإقامة علاقات جيدة، وبناء جسور الثقة، وتصفير المشاكل مع كل دول الجوار. وكما ظهر الصدام بين ما تريده واشنطن وما تريده أنقرة فيما يخص الملف العراقي كذلك كان من المحتم أن تتصادم وتتصارع الإيرادات فيمل يخص التعامل مع المنطقة العربية برمتها. حيث سعت تركيا إلى تنفيذ فلسفة السياسة الخارجية التي تبنتها، وعملت من أجل تحويلها إلى واقع ملموس من خلال تقوية وتطوير العلاقات مع مختلف دول المنطقة وبخاصة تلك المجاورة لتركيا. لذلك نرى أن علاقات تركيا مع سوريا قد تطورت وتحسنت بشكل سريع وملفت للنظر.

فعلى الرغم من أن العلاقات التركية - السورية اتسمت بالتوتر وعدم الثقة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بل وكادت تصل إلى حد الصدام المسلح بين الطرفين عام ١٩٩٨ بسبب اتهامات تركيا لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني وإيواء زعيمه عبدالله أوجلان. إلا أن



وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ قلب الأوضاع رأساً على عقب لتبدأ مرحلة جديدة في العلاقات بين الجانبين يسودها التفاهم والتعاون والتنسيق المشترك وعلى المستويات كافة السياسية والاقتصادية والثقافية. ونتيجة لذلك قام الرئيس السوري بشار الأسد في عام ٢٠٠٤ بزيارة لتركيا هي الأولى من نوعها لرئيس سوري، وفي نهاية العام ذاته زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان سوريا عندما كانت الأخيرة تعاني من عزلة دولية وضغوط أمريكية^(٢٣). وقد ساهمت هذه الزيارات في تحسين وتعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين الجانبين وتم تتويجها في عام ٢٠٠٩ عندما قام الرئيس بشار الأسد بزيارة تركيا في شهر أيلول من ذلك العام وأجرى محادثات مهمة مع رئيس الوزراء التركي اردوغان أسفرت عن الإعلان عن تأسيس مجلس تعاون استراتيجي عالي المستوى بين البلدين بما يرسخ تضامنها ويعززها في مختلف المجالات، وهو ما وجد ترجمته في قرار إلغاء التأشيرات والسماح المتبادلة على سفر المواطنين. ويشمل مجلس التعاون الاستراتيجي المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والنقل والطاقة، ومجالات المصادر المائية والبيئية والثقافة والتعليم والتعلم^(٢٤).

كذلك اهتمت تركيا بتطوير علاقاتها مع لبنان وازداد هذا الاهتمام بعد الهجوم الإسرائيلي عام ٢٠٠٦ حيث انتقدت تركيا إسرائيل بشدة وحاولت أن تجد حلاً لوقف إطلاق النار. وبعد انتهاء الحرب اشتركت تركيا في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وقدمت للبنان الكثير من المساعدات أثناء وبعد الحرب قدرت بحوالي (٢٠) مليون دولار، والتزمت بتقديم (٣٠) مليون إضافية في مؤتمر باريس واستوكهولم لإعادة أعمار لبنان. كذلك لعبت تركيا دوراً بارزاً في تهدئة الأوضاع في الداخل اللبناني عام ٢٠٠٨ وتعاونت مع قطر في التوصل إلى اتفاقية الدوحة. وقد أشار عدد من المراقبين إلى أن الاتفاقية ما كانت لتتم لولا الجهود التركية^(٢٥). كذلك نجحت تركيا في عقد



اتفاقية الإطار (Framework Agreement) مع الجامعة العربية من أجل تقوية العلاقات وزيادة التعاون بين الجانبين، وفي عام ٢٠٠٧ تم تأسيس منتدى التعاون التركي - العربي (Turkish - Arab cooperation forum). كما عملت تركيا على تطوير وتحسين الحوار الاستراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي^(٢٦)، واحتلت المملكة العربية السعودية المكانة الأكبر في تطور هذه العلاقات حيث قام الملك عبدالله بزيارتين لتركيا في اقل من عامين الأولى في آب عام ٢٠٠٦، وهي أول زيارة لملك سعودي لتركيا وعدت بمثابة نقلة إستراتيجية في تاريخ البلدين. ثم جاءت الزيارة الثانية في تشرين الثاني ٢٠٠٧^(٢٧).

في مقابل هذا التحسن في العلاقات التركية - العربية كان هناك توتر في علاقات تركيا بإسرائيل سواء بسبب السياسة الإسرائيلية العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، أو بسبب الحرب الإسرائيلية ضد لبنان عام ٢٠٠٦، والعدوان على غزة عام 2008 والذي أدى إلى حدوث المشادة الكلامية المشهورة بين رئيس الوزراء التركي اردوغان وبين الرئيس الإسرائيلي في دافوس في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٩^(٢٨).

إن سير الأمور بهذا الشكل هو مناقض تماما لما خططت له واشنطن مما أثار حفيظة واستياء المسؤولين الأمريكيين الذين عبروا في أكثر من لقاء مع المسؤولين الأتراك عن غضبهم واستيائهم من سياسة تركيا تجاه المنطقة العربية. ففي حزيران ٢٠٠٥ قام رئيس الوزراء التركي اردوغان بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التقى خلالها بالرئيس الأمريكي جورج بوش الذي أبدى قلقه من تحسن العلاقات التركية - السورية، وإتباع حكومة اردوغان سياسة التقارب مع دمشق، وفي هذا السياق قال بوش: (إن سياسة تركيا تجاه سوريا ليست متطابقة مع سياستنا وسياسة المجتمع الدولي). ولذلك دعا بوش اردوغان إلى (ضرورة فرض عزلة كاملة على سوريا لأنها لاتزال تدعم المتمردين في العراق وتتدخل في شؤون لبنان فضلا عن علاقاتها



الوطيدة بإيران). وقد رفض اردوغان المطالب الأمريكية بهذا الخصوص، وبرر موقفه هذا بالقول (إن كسب سوريا والرئيس بشار الأسد وليس خسارته يعد ضرورة في هذه المرحلة باعتبار أن ذلك مهم جدا من اجل الديمقراطية في المنطقة)^(٢٩). كذلك حذر نائب وزير الدفاع الأمريكي من التقرب من دول مثل سوريا وإيران واعتبر أن هذا خطأ، وقال بان (سياسة تركيا تجاه سوريا وإيران يجب أن تتسجم مع سياسة تركيا الكلية مع الولايات المتحدة الأمريكية)^(٣٠). هذا فضلا عن توتر علاقات تركيا مع إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة وفشل الحكومة التركية في تحقيق أي شيء يذكر على مستوى الوساطة والمصالحة بين إسرائيل وجيرانها العرب^(٣١). وتنامي وتطور علاقات تركيا مع إيران ابرز أعداء الولايات المتحدة في المنطقة^(٣٢). إن هذا السلوك السياسي التركي المناقض تماما للدور الذي كان من المفترض أن تضطلع به تركيا - وفقا للرؤية الأمريكية - يبين مدى ضعف وهشاشة المؤثر الأمريكي على القرار السياسي لأنقرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك انعكاسا ونتيجة للفشل الأمريكي في العراق الذي أدى إلى أن تصبح الولايات المتحدة بحاجة إلى أن ترضي الدول المؤثرة في المنطقة وليس العكس وهو ما بيناه سابقا.

مسار العلاقات بين الجانبين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠

لم تستطع إدارة بوش حتى نهاية فترة حكمها عام ٢٠٠٨ أن تمارس أي تأثير يذكر ليس على القرار السياسي التركي فحسب بل على القرار السياسي لجميع دول الجوار العراقي نتيجة لفشل إستراتيجية الهيمنة التي تبنتها تلك الإدارة، ولم يقتصر هذا الفشل على المستوى الخارجي بل تم رفض تلك الإستراتيجية من قبل الداخل الأمريكي. حيث إن هزيمة الجمهوريين في انتخابات عام ٢٠٠٨ ووصول رجل اسود - لأول مرة في



التاريخ الأمريكي - إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية كان يعني نهاية - أو على الأقل تأجيل - مشروع الهيمنة الأمريكية الذي تم تبنيه من قبل المحافظين الجدد، كما يعني انه على الإدارة الجديدة أن تعمل من اجل إعادة علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها وأصدقائها إلى سابق عهدها، وإصلاح الخلل الذي لحق بها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣.

وكما كانت إدارة جورج بوش تنظر إلى تركيا باعتبارها أداة مهمة من أدوات تنفيذ أفكارها وأحلامها حول الهيمنة، كذلك رأت فيها إدارة الرئيس بارك اوباما (Barak Obama) حليفا استراتيجيا يمكن أن يكون له دور مهم في تنفيذ مهمة إدارة اوباما القاضية بتطويق ومعالجة الآثار السلبية التي خلفتها الإدارة السابقة. لذلك نرى أن الرئيس اوباما قد اختار تركيا كأول دولة إسلامية يقوم بزيارتها وذلك في شهر نيسان ٢٠٠٩ حيث التقى خلالها بالرئيس التركي عبدالله غول، ورئيس الوزراء اردوغان وتناولت المحادثات بين الجانبين العلاقات الثنائية والأوضاع في المنطقة والعراق. وأثناء حديثه وصف أوباما تركيا بـ (الشريك الاستراتيجي) بسبب أهميتها في الشرق الأوسط، ودورها في عملية السلام، وقدرتها على حل المشاكل وتصفيرها باستخدام القوة الناعمة (Soft Power)^(٣٣)، وتحدث عن العلاقات الأمريكية - التركية بوصفها نموذج شراكة مع العالم الإسلامي بمجمله^(٣٤).

وقبيل هذه الزيارة كانت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون قد قامت بزيارة إلى تركيا في ٧ آذار ٢٠٠٩ كانت بمثابة تمهيد لزيارة الرئيس اوباما، حيث أشارت كلينتون إلى أن واشنطن ستجري محادثات وثيقة مع تركيا باعتبارها حليفة في الناتو، حول مستقبل العراق، والانسحاب الأمريكي منه. ونشرت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، تسريبات أحد كبار المسؤولين في الإدارة الاميركية، حول زيارة أوباما لتركيا، قال فيه بأنها تمثل فرصة هامة لزيارة تركيا البلد الحليف في الناتو، وستتضمن مناقشة



التحديات المشتركة، وستمثل فرصة لمواصلة الحوار والتفاهم الرئاسي مع العالم الإسلامي.^(٣٥) وقد أجرت كلينتون فور وصولها أنقرة محادثات مع رئيس الوزراء التركي اردوغان وعدد من المسؤولين الأتراك تناولت عدة قضايا في مقدمتها الدور التركي في الشرق الأوسط ، وإمكانية قيام أنقرة بدور الوسيط في عملية السلام، والانسحاب الأمريكي من العراق، وقضية حزب العمال الكردستاني^(٣٦).

إن هذا الاهتمام الذي تبديه إدارة اوباما وحرصها الشديد على تقوية وتعزيز علاقاتها بتركيا إنما يؤكد أهمية ومكانة أنقرة ودورها الحيوي في أية إستراتيجية تتبناها الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص. سواء كانت هذه الإستراتيجية تسعى لفرض الهيمنة الأمريكية، أم تهدف إلى تهدئة الأوضاع وتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية، أو تعمل من أجل استخدام أدوات القوة الناعمة لتحقيق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية.

الخاتمة

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

١- إن التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، والتأثر والتأثير المتبادل بينهما مسألة حتمية أملتها عدد من الظروف والأسباب التاريخية والجغرافية والفكرية والاقتصادية. لذلك فمن غير المتصور أن يتخذ أي من طرفي العلاقة - في المستقبل المنظور على الأقل - موقفاً ممكن أن يؤثر على هذا التحالف، أو يجازف بفقدان وخسارة الطرف الآخر.



- ٢- إن حتمية هذه العلاقة جعلت تأثير أي من طرفيها في سياسة وتوجهات الطرف الآخر أمر مفروغ منه وهذا ما أثبتته الأحداث والتطورات التاريخية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا.
- ٣- لقد حاولت إدارة الرئيس جورج بوش أن تجعل من تركيا إحدى الأدوات التي تستطيع بها ومن خلالها تنفيذ إستراتيجية الهيمنة التي تبنتها وعملت على تطبيقها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ مبتدئةً باحتلال العراق، وكان من المفترض أن تتوسع لتشمل المنطقة برمتها.
- ٤- لقد تزامنت هذه الرغبة الأمريكية مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا وتبنيه سياسة خارجية تقوم على عدد من المبادئ مثل تصفير المشاكل، والتدخل الإيجابي، وإقامة علاقات جيدة مع دول الجوار ومد جسور التعاون والثقة معها. وقد حاولت واشنطن أن تستغل هذا التوجه في السياسة الخارجية التركية بالشكل الذي يخدم مصالحها. مما يعني اتفاق الطرفين على ضرورة التدخل أو الدخول إلى المنطقة العربية واختلافهما في الأهداف والغايات المتوخاة من مثل هذا التدخل.
- ٥- وهكذا كان لا بد أن يظهر نوع من الصدام بين ماتريده واشنطن وما تطمح إليه أنقرة، وبالفعل فقد ظهرت بوادر هذا الصدام قبيل وأثناء وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق.
- ٦- لم تكن نتيجة هذا الصدام تتوقف على قوة كل من الطرفين الذاتية بل كانت تتوقف على مصير مشروع الهيمنة الأمريكي، ومدى نجاحه أو فشله في أول اختبار له على الأرض العراقية. فلو إن الولايات المتحدة كانت قد نجحت في العراق لتنامى وتزايد التأثير الأمريكي على القرار السياسي التركي، إلا أن الفشل الأمريكي، وواد مشروع الهيمنة في مهده قلل كثيرا من التأثير الأمريكي وجعله بحكم المنعدم، بل وأعطى لتركيا القدرة على فرض أجندتها وأهدافها السياسية كمحددات لشكل العلاقة



بين الطرفين، والتأثر والتأثير المتبادل بينهما سواء فيما يخص الملف العراقي أو بقية الملفات المعلقة في المنطقة بشكل عام.

٧- مثلما أدركت إدارة بوش أهمية تركيا ودورها الحيوي في تنفيذ إستراتيجية الهيمنة الأمريكية، كذلك أدركت إدارة اوباما أهميتها الإستراتيجية في العمل على معالجة الإضرار والسلبيات التي خلفتها إدارة بوش وانعكاساتها على صورة الولايات المتحدة ومصالحها الحيوية. لذلك كانت تركيا محط اهتمام إدارة اوباما.

U.S. limitative in Turkish politics towards the Arab region from 2001 – 2010

Fares Turkee Mahmoud

a lecturer, Regional Studirs Center, Mosul Univrsity.

Abstract

This research marked: (U.S. limitative in Turkish politics towards the Arab region from 2001-2010) represents attempt to track and study and analyze the impact of the United States on Turkish foreign policy toward the Arab region, both in terms of the reasons for this effect size, or the extent to which can be up to him, as well as linkage developments in the Middle East in particular and global developments in general .

Has been divided this research to several sections dealt with through Turkey's strategic importance in American foreign policy, and the importance of the United States of America from the



perspective of Turkish, also dealt to the most important events that have affected the relationship between the two sides, such as the events of 11 September 2001, and the invasion of Iraq , and the impact of these events on the size and effectiveness of the U.S. limitative in the Turkish foreign policy.

الهوامش

- (١) للاستزادة حول أهمية النموذج التركي راجع:
Graham E Fuller: Turk's strategic model: Myths and realities, The Washington quarterly, The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, Summer 2004.
- (2) لقمان عمر محمود النعيمي: تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة، (دراسة سلسلة شؤون إقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية: ٢٠٠٩)، ص ٦٠.
- (3) **Joshua W. Walker: Reexamining the U.S. – Turkish alliance, The Washington quarterly, Winter 2007 – 2008, p. 96.**
- (4) **Ibid: p. 97.**
- (5) **Yasin Aktay: politics at home, politics in the world: the return of the political in Turkish foreign policy, Mediterranean quarterly, Winter 2010, p. 72 – 74.**
- (6) **Tayyar Arı, Ferhat Pirinççi: Turkey's new foreign policy towards the Middle East and the perceptions in Syria and Lebanon, International studies association, 2009 , p. 5 – 6 .**
- (7) النعيمي: المصدر السابق، ص ٦٩ – ٧٠.
- (8) **Walker: op.cit . p. 97.**
- (9) النعيمي: المصدر السابق، ص ٧٢ – ٧٣.
- (10) جمال كمال إسماعيل كركوكلي: الموقف التركي من الاحتلال الأمريكي للعراق، بحث منشور ضمن كتاب: مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ص ٢٦١.
- (11) حنا عزو بهنان: قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية – التركية ١٩٨٤ - ٢٠٠٧، مجلة دراسات إقليمية، السنة ٥، العدد ١٢، تشرين الأول ٢٠٠٨، ص ١٠٨.



- (12) هاني عادل ديميتري: معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٢، ٢٠٠٣، ص ١٤٦.
- (13) كركوكلي: المصدر السابق، ٢٦٠.
- (14) ديميتري: المصدر السابق، ص ١٤٧.
- (15) إبراهيم خليل العلاف: نحن وتركيا دراسات وبحوث، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية: ٢٠٠٨)، ص ١٦٢.
- (16) محمد نورالدين: العلاقات التركية- الأمريكية، خطوات عملية لإعادة بناء الثقة والشراكة، جريدة الشرق القطرية، ٢٨ حزيران ٢٠٠٣.
- (17) اردوغان يبلغ بوش رفضه ممارسات إسرائيل ويطلبه بمنع سيطرة الأكراد على كركوك، صحيفة المستقبل، العدد ١٦٣٠، ٢٨ حزيران ٢٠٠٣.
- (18) أنقرة تهدد بوقف تعاونها مع واشنطن إذا واصلت الهجوم على تلغفر، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٤٢٣، الأربعاء، ١٥ أيلول ٢٠٠٤.
- (19) Walker: op.cit. p. 99.
- (20) أنعمي: المصدر السابق، ص ١٤١.
- (21) جريدة الصباح، ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٧.
- (22) جريدة الزمان، ٣ حزيران ٢٠٠٧.
- (23) ArI : op.cit. p.9
- (24) لقمان عمر محمود أنعمي: الأبعاد السياسية والأمنية في توجهات تركيا نحو دول الجوار، العراق وسوريا وإيران، بحث منشور ضمن كتاب: العراق ومحيطه الإقليمي في عالم متغير، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية: ٢٠١٠) ص ٥٤ - ٥٥.
- (25) ArI : op.cit. p. 13 .
- (26) Ibid. p. 5 .
- (27) سعد عبدالعزيز مسلط: متغيرات السياسة التركية تجاه الدائرة العربية بين العلمانية والإسلام، بحث منشور ضمن كتاب: مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية: ٢٠١٠)، ص ٢١٤.
- (28) للاستزادة راجع:
- Efraim Inbar: Israel – Turkish tensions and their international ramifications , Orbis Journal , Vol.55 , 2011.
- (29) النعمي: تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة، ص ١٣٩.



(30) Bulent Aliriza : seeking redefinition : U.S. Turkish relations after Iraq ,
Center for strategic and international studies , Washington ,5 June
2003 , p. 2 .

(31) ArI : op.cit. p. 10 .

(32) للاستزادة راجع:

Nilüfer Karacasulu , İrem AŞkar Karakir: Iran –Turkish in the 2000s:
pragmatic rapprochement, EGE Academic review, vol.1 No. 1, January
2011.

(33) Aron Stein : Resetting U.S. – Turkish relations : charting a new way
forward , Journal of strategic security , Vol. 6 , issue 1 , 2011 , p. 4 .

(34) زيارة اوباما لتركيا ولغة المصالح. متاح على الموقع:

www.akhbaralalam.net

(35) ما الذي تخفيه زيارة أوباما المرتقبة إلى تركيا؟. متاح على الموقع:

www.Islamtimes.org

(36) كليبتون تبدأ زيارة إلى تركيا. متاح على الموقع:

Gttp://news.alnaddy.com/19/middleeast